

إدارة الصراع في شمال غرب سوريا وتأثيره على العلاقات التركية الروسية

Managing the conflict in northwest Syria and its impact on Turkish-Russian relations



عبد الرزاق غراف

جامعة أم البواقي، الجزائر، rgherraf@yahoo.com

تاريخ النشر: 2022/07/01

تاريخ القبول: 2021/12/21

تاريخ الإرسال: 2021/09/07

ملخص:

يعد ملف إدارة الصراع في شمال غرب سوريا أحد أكثر الملفات تأثيراً على العلاقات التركية الروسية، وستحاول هذه الدراسة التطرق لمعضلة إدارة الصراع في شمال غرب سوريا من منظور الطرفين التركي الروسي، وذلك من خلال إبراز مواقف الطرفين تجاه تطورات الأحداث في هذه المنطقة وإمكانية تحولها لصدام مباشر بينهما، حاولت الدراسة الاجابة على الاشكالية الآتية: ما مدى التوافق والاختلاف بين تركيا وروسيا في ملف إدارة الصراع في شمال غرب سوريا، وما مدى إمكانية تطور حدة الصراع بما يؤدي لصدام مباشر بينهما؟، وقد خلصت الدراسة الى أن الصراع في شمال غرب سوريا يمتلك كبير التأثير في العلاقات التركية الروسية، هذه الأخيرة التي ورغم تطورها في السنوات الأخيرة إلا أن فشل الطرفين في ادارة الملف بما يحفظ مصالح الطرفين وبخاصة الطرف التركي يهدد هذا التطور، ما يجعل كل من تركيا وروسيا أمام حتمية إيجاد مخارج ولو مؤقتة لملف إدارة الصراع.

الكلمات المفتاحية: إدارة الصراع؛ شمال غرب سوريا؛ تركيا؛ روسيا؛ العلاقات التركية الروسية.

Abstract:

The management of the conflict in northwest Syria is one of the most influential issues on Turkish-Russian relations. The present study attempts to address the dilemma of that conflict from the perspective of the Turkish and Russian parties, by highlighting the positions of the two sides towards the development of events in the region and the extent of its transformation into a direct clash between them. The study tried to answer the following problem: What is the degree of compatibility and difference between Turkey and Russia in the conflict management in northwestern Syria, and the level to which the intensity of the conflict can develop, leading to a direct clash between them? The study concluded that the conflict in northwest Syria has a great impact on Turkish-Russian relationships, the latter of which, despite its development in recent years, the failure of the two parties to manage the conflict in a manner that preserves the interests of both parties, especially the Turkish side, threatens this development, which makes both Turkey and Russia in front of the inevitability of finding exits, even if temporary, to the conflict management in northwest Syria, which is the case until now.

Keywords: Conflict management; northwest Syria; Turkey; Russia; Turkish-Russian relationships.

* المؤلف المرسل: عبد الرزاق غراف، rgherraf@yahoo.com

مقدمة:

يقول "توماس فريدمان" الكاتب الأمريكي في "النيويورك تايمز": "إن كل دول الربيع العربي تنفجر من الداخل، إلا سوريا فإن انفجارها سيكون للخارج" (محمد سليمان الزواوي 2011). فتداخل وصراع المصالح الإقليمية والدولية في سوريا يجعلها مرتعا خصبا لمثل هكذا سيناريو، حتى وإن بدى للبعض أن جلوس كل الأطراف الإقليمية (إيران، تركيا، إسرائيل، العراق، لبنان، السعودية، قطر، الأردن) والدولية (روسيا، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي) لإيجاد حل يرضي الجميع هو الخيار الأنسب لكل الأطراف، إلا أن صعوبة الوصول لمثل هكذا سيناريو في ظل مآلات الصراع الداخلي وميزان القوى بين الأطراف المتصارعة سيزيد حتما من فرص عدم تحقيق هذا التوافق المنشود، وهو أمر عبرت عنه كل الحلول المؤقتة التي توصلت إليه كل من روسيا وتركيا والتي ما فتأت أن يتم نقضها بين الحين والآخر، ما يدل بكل وضوح عن هشاشة أي توافق مرحلي بين هذه الأطراف وأن ذلك يبقى مرهون بمدى إلتزام اطراف أخرى خارج الاتفاق بذلك وعدم تفرغ شروط استمرارته، وفي مقدمتها الأطراف الداخلية التي يصعب التحكم في أفعالها، خاصة تلك التي تدين بالولاء لأطراف إقليمية ودولية أخرى ضمنيا هي خارج أي اتفاقيات ثنائية بين جملة اللاعبين الدوليين في الملف السوري.

عمليا كان البعد الخارجي بمثابة العنصر الغائب عن معظم ثورات الربيع العربي التي كانت بمثابة تحولات ذات أجنحة داخلية كالتحرر والإصلاح الداخلي ولم يكن للقضايا الخارجية موطأ قدم فيها، رغم جزم البعض بأن ذلك مسألة وقت فقط كون أي أنظمة حكم وليدة لهذه الثورات ستجد نفسها مضطرة لا مخرجة على إعادة بناء منظومة جديدة للمصالح الوطنية، وهو ما يعني آليا إعادة النظر في السياسة الخارجية حتى لو لم يكن ذلك يعني تغيرات درامية وفورية انما قد يكون بصفة تدريجية ومرحلية، وقد أدى هذا التوجه الى عدم حدوث أي انقلاب على انماط التحالفات الإقليمية والدولية التي حافظت على استمراريتها رغم ما حدث من تحولات، أمر يعود في احد أسبابه الى طبيعة النظام الدولي في حد ذاته، الذي ورغم تحوله في السنوات الأخيرة الى ما يشبه النظام المتعدد الأقطاب، إلا أنه لم يعد يوفر بدائل حقيقية في السياسة الخارجية للدول على غرار ما كان عليه الحال إبّان الحرب الباردة.

إلا أن هذا المنطق لم يكن لينطبق على الحالة السورية التي تعد بمثابة الاستثناء الخارج عن هذا السياق، فسوريا هي الدولة الوحيدة التي يعني سقوط النظام السياسي فيها انقلابا حقيقيا في العلاقات الدولية والإقليمية وهذا لأسباب كثيرة، فسقوط النظام السوري ذات البعد الشيعي العلوي في جوهره وحليف إيران الأول في المنطقة، وتعبضه بنظام سني سيقبل حتما من معادلات توازن القوى في المنطقة لصالح قوى سنية صاعدة على غرار تركيا التواقفة هي الأخرى لزيادة نفوذها الاقليمي بما يتوافق مع نموها الاقتصادي والعسكري المتنامي، كما أنه يعد ضربة كبيرة للنفوذ الروسي في حال ما اذا قرّر أي نظام وليد التقارب مع الغرب، وهو ما سيشكل حتما أحد أكبر التغيرات الطارئة على ميزان القوى السائد في المنطقة منذ سنوات كثيرة.

في ضوء هذه المعطيات يعد الصراع في شمال غرب سوريا أحد أكثر الملفات الشائكة التي تمتلك كل مقومات الدفع نحو التصادم بين أطراف الصراع حول الملف السوري وفي مقدمتهم تركيا وروسيا وبدرجة أقل إيران، ومن خلال هذه المعطيات فقد تبنت الدراسة الاشكالية الآتية:

ما مدى إمكانية تطور حدة الصراع التركي الروسي في شمال غرب سوريا الى صدام مباشر بينهما؟

الفرضية:

للإجابة على هذه الإشكالية، فقد ارتأينا تبني الافتراض الآتي مفاده:

إن إمكانية تطور الأحداث في شمال غرب سوريا إلى مواجهة تركية روسية مباشرة مرهون في أحد أهم أبعاده بعدم الوصول إلى أرضية مشتركة تُرضي مصالح الطرفين.

مقاربات الدراسة:

إعتمدت الدراسة على جملة من المناهج والمقاربات هي على النحو التالي:

- ✓ المنهج المقارن واستخدم للمقارنة بين المواقف الدبلوماسية والاستراتيجية للبلدين في ضوء إدارة الصراع في شمال غرب سوريا
- ✓ المنهج الوصفي واستخدم لوصف وتحليل مواقف الطرفين وانعكاساتها السياسية والعسكرية
- ✓ مقترب تحليل المضمون واستخدم أثناء تحليل جملة الاتفاقيات الجارية بين الطرفين حول ملف إدارة الصراع في شمال غرب سوريا
- ✓ مقترب دراسة الحالة واستخدم أثناء الأخذ بحالة إدارة الصراع في شمال غرب سوريا وتأثيرها على العلاقات التركية الروسية

الهدف من الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى رصد حقيقة موقفي كل من تركيا وروسيا تجاه ملف إدارة الصراع في شمال غرب سوريا، وانعكاسات ذلك على مستوى الصراع من جهة، وإمكانية تحوله إلى صدام مباشر من جهة أخرى.

وقد تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

مقدمة

المحور الأول: إدارة الصراع في شمال غرب سوريا من المنظور التركي

المحور الثاني: إدارة الصراع في شمال غرب سوريا من المنظور الروسي

خاتمة

1. إدارة الصراع في شمال غرب سوريا من المنظور التركي:

كثيرة هي ملفات الخلاف التي جمعت الجمهورية التركية منذ نشأتها سنة 1923 مع جيرانها العرب، فالدول العربية التي ظلت ولطيلة قرون تحت مظلة الخلافة العثمانية، كانت قد ساندت البريطانيين في مساعدهم لإزاحة النفوذ العثماني على المنطقة أثناء الحرب العالمية الأولى، ومع سقوط الخلافة العثمانية ومجيء الجمهورية التركية استمرت الخلافات التركية مع الدول العربية وبخاصة المجاورة لها كالعراق وسوريا حول العديد من القضايا في مقدمتها قضية المياه والحدود والقضية الكردية، ومما زاد من هذه الخلافات هو اعتراف الجمهورية التركية

المبكر بإسرائيل، فضلا عن انضمام تركيا لحلف "الناتو" ومعظم المشاريع الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط كحلف بغداد، واستمر هذا الوضع بشكل نسبي طوال القرن العشرين، رغم تحسنه من حين لآخر.

مع صعود حزب العدالة والتنمية للسلطة بدي أن سنة 2002 هي بمثابة المنعرج التاريخي في السياسة الخارجية التركية، كون هذه الأخيرة قد اعتمدت على مبادئ جديدة لم تعدها من قبل وهذا في إطار ما عرف بـ "العمق الاستراتيجي"، ومن ضمن الأسس الرئيسية لهذا التوجه مبدأ "تصفير المشاكل"، حيث كانت تركيا تعاني من الخلافات مع معظم جوارها الإقليمي، وكانت سوريا أحد أكثر المستهدفين بهذا المبدأ وهي الدولة العربية التي كادت أن تنزلق العلاقات معها إلى الحرب قبل سنوات قليلة من ذلك (1998) بسبب إيواء سوريا لعناصر من المتمردين الأكراد على غرار "عبد الله أوجلان"، وقد أدى التقارب الحاصل بين الطرفين إلى زيادة عدد القمم والزيارات الرسمية بينهما (أحمد ونيفين 2012، ص. 63).

سرعان ما بدأت الاستراتيجية التركية الجديدة التي تبناها حزب العدالة والتنمية تأتي أكلها، حيث تحولت تركيا في ظرف عقد من الزمن إلى أحد أكثر الاقتصاديات نموا في العالم، إلا أن إندلاع ثورات الربيع العربي بما حمله من تحديات لتركيا كان قد أجبرها على ضرورة إعادة النظر في كثير مما حمله "العمق الاستراتيجي" في طياته، خاصة بعد تصدر الإسلاميين للمشهد السياسي في معظم دول الربيع العربي.

في سوريا كان الوضع أكثر تعقيدا بالنسبة لتركيا مقارنة بباقي الاقطار، وقد عبّر عن ذلك موقف رئيس الوزراء التركي شخصيا عندما قال: "إن اهتمام تركيا بما يجري في سوريا يختلف عن اهتمامها بما جرى في مصر وتونس، لأن الوضع بالنسبة لسوريا مختلف تماما"، وهو أمر طبيعي نظرا لحجم ما تمثله سوريا لتركيا كونها دولة الربيع العربي الوحيدة التي تمتلك جوارا جغرافيا مع تركيا (850 كلم)، فضلا على احتوائها على أكثر الملفات خطورة على الأمن القومي التركي وفي مقدمتها ملف الأكراد، وهي معطيات فسّرت وما زالت كذلك طبيعة تطور المواقف التركية من الملف السوري عامة.

خلال السنوات الأولى من صعود حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم كانت تركيا تولي اهتماما بالغا لسوريا ما يفسر كل خطوات التقارب التركي تجاه سوريا التي كانت هي الأخرى في حاجة ماسة لمثل هذا التقارب لمواجهة تزايد حجم الضغوطات والعقوبات الأمريكية عليها، والتي بلغت ذروتها قبيل الانسحاب السوري من لبنان وما تلاها من أحداث كالحرب الإسرائيلية على لبنان سنة 2006، وتعزز ذلك بعد اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعتها تركيا وسوريا، بشكل أصبحت بموجبه سوريا بمثابة المدخل التركي لدول المشرق العربي (أحمد سلمان 2014، ص. 50) (رائد 2011، ص. 311).

مع تفجر الأزمة السورية كان رد الفعل التركي أقل ما يقال عنه أنه ردا "بطيئا" ومرد ذلك للاعتبارات السابقة الذكر، فمع بداية الأحداث كانت تركيا تعوّل على العلاقات الشخصية التي تجمع قيادات البلدين في وقف تأزم الأوضاع إلى مستوى غير محمود العواقب، إلا أن التعنت الذي أبداه النظام السوري مهّد الطريق إلى دفع العلاقات بين البلدين نحو التوتر الذي بدأ يتحول إلى حالة من العداء مع زيادة قمع النظام السوري للمظاهرات، وصاحب ذلك مزيد من التقارب التركي مع المعارضة السورية، ما زاد من حجم العداء العلني مع النظام السوري والذي حاول خلاله هذا الأخير إطلاق العنان لمجموعات من حزب العمال الكردستاني في شمال سوريا لتهديد تركيا (بول 2012، ص. 156).

أفرز هذا الموقع الذي تبوأته تركيا لنفسها قلقا متزايدا من بعض القوى الإقليمية وفي مقدمتها إيران الحليف الرئيسي للنظام السوري، التي حاولت في هذا الاطار الضغط على تركيا عبر العديد من الأوراكلبحأي طموح لتدخل عسكري تركي في سوريا، رغم صعوبة التكهن بمدى قابلية تحقيق مثل هكذا سيناريو وتقبل كل اللاعبين في الملف السوري به، والفوضى التي قد تنجم عن انهيار النظام فيها والمصاحب لمعضلة البديل الواقعي لهذا النظام وقدرة المعارضة السورية على ملأ الفراغ الناجم عن هذا الانهيار (بول 2012، ص. 156. 157).

فأشد ما كانت تخشاه تركيا هو التداخيات المحتملة للأزمة السورية على أمنها القومي وعلى الوضع السياسي والاجتماعي في تركيا بما قد يهدد معادلة التوازنات العرقية الداخلية فيها، فهي وإن كانت ترغب في تنحية نظام بشار الأسد، إلا أنها تهدف أولا إلى تقوية المعارضة لتفادي كارثة حرب طائفية تفضي إلى تقسيم الدولة التي يبلغ تعداد سكانها 22 مليون نسمة، ومن هذا المنطلق يمكن فهم المسار المتأني الذي ظهرت به السياسة التركية تجاه الأزمة السورية كما يفسر تلك الرغبة التركية في استضافة المعارضة السورية ومحاولة توحيد صفوفها (شكر 2013، ص. 118).

في مقابل ذلك فإن تركيا كانت تعلم حدود انغماسها في المستنقع السوري ودعم المعارضة السورية لإسقاط النظام، وهو أمر مرّده للعديد من الظروف الإقليمية والدولية، وفي مقدمة هذه الظروف غياب الحلفاء الفعليين الذين يمكن الاعتماد عليهم لدعم المعارضة السورية والذهاب لسيناريو إسقاط النظام السوري، فداخليا بدت منذ الوهلة الأولى حجم الخلافات والانقسامات الخاضع في جزء منه لبعض التحالفات والتوازنات الإقليمية، التي تهدد تلاحم معسكر المعارضة السورية بما يفضي لتشكيل جبهة موحدة تأخذ على عاتقها تبني مشروع موحد يمهد لسد الفراغ الذي ستنجم عن سقوط النظام السوري.

أما إقليميا فتركيا لم تكن اللاعب الوحيد الداعم للمعارضة السورية، فقد كان إلى جانبها بعض من دول الخليج وفي مقدمتهم قطر والسعودية وإن كانت قد اختلفت أسباب ودوافع كل طرف، فالسعودية تنظر إلى دعم المعارضة السورية من منظور إيراني بحت، أما قطر فقد اتخذت لنفسها منذ بداية الربيع العربي مسارا داعما لجماعة الإخوان المسلمين للوصول إلى سدة الحكم في دول هذا الربيع.

دوليا بدت أن كل الظروف تسير عكس ما تشهيه تركيا، فروسيا صاحبة النفوذ التقليدي في سوريا بدأت تنغمس تدريجيا في الملف السوري انطلاقا من قاعدتها العسكرية في طرطوس، كما أن التقارب الأمريكي الروسي تجاه الملف النووي الإيراني كان قد أفضى لمزيد من التقارب الأمريكي الإيراني المصاحب للتردد الأمريكي تجاه إسقاط النظام السوري، ما أدى إلى إعادة تركيا للكثير من حساباتها خاصة بعد الصدام التركي الروسي المباشر بعد إسقاط تركيا لمقاتلة روسية سنة 2015 (Emre, p.p 85. 103).

ولعل أن أهم عامل زاد من حجم الضغط على تركيا هو ظهور "داعش" (الدولة الإسلامية في العراق والشام) والذي بسط نفوذه على كثير من المحافظات السورية والعراقية، حيث تشكل في ضوء هذا المتغير تحالفا دوليا في سبتمبر 2014 لمحاربهه، والذي أفرزته قمة حلف الناتو في "ويلز" وضم عشرة دول في مقدمتها الولايات المتحدة، إلا أن الغموض كان قد اكتنف حدود الدور التركي في هذا الحلف، رغم أن كثيرين قد رجحوا أن يقتصر ذلك على الدعم اللوجيستي نظرا للحسابات المعقدة التي كانت تكتنف الموقف التركي (الجزيرة نت، 2014/09/15).

(الجزيرة نت، 2014/10/28) (دياب 2015، ص. 74. 77).

إن الشاذ في هذا المقام هو أن تركيا لم تكن ضمن هذه التحالفات، لأسباب تمحورت في معظمها على أن تركيا ليست مستعدة لمحاربة ما تمّ صناعته استخباراتيا من كثير من الأطراف الإقليمية والدولية بهدف زيادة نفوذها واضعاف المعارضة السورية المعتدلة (العزاوي د.س.ن، ص. 155، 156)، إلا أن هذا الموقف لم يكن له أن يستمر بهذا المسار، فخسارة تركيا المحتملة جزءا هذا الموقف أجبرها على إعادة حساباتها وبخاصة بعد التفجيرات التي تبناها داعش في بعض المدن التركية سنة 2015، لموازنة نفوذ بعض الأطراف الإقليمية والدولية المستفيدة من الحرب على داعش، وهو ما صرّح به "اردوغان" عندما قال: "هدفنا واضح وهو القضاء على جميع العناصر الإرهابية ومن بينهم المقاتلين الإرهابيين الأجانب وانشاء حزام أمن وإستقرار حولنا"، وقد ساعد على هذا المسار تحزير القيادة التركية من كثير من الضغوط الداخلية التي تقودها بعض جماعات الضغط بعد فشل انقلاب 2016 (بلين ودانيل 2019).

ولتأكيد هذا المسار الجديد دعمت تركيا كل جهود حل الأزمة السورية خاصة مع توالي المؤتمرات الدولية الهادفة لإيجاد مخرج لهذه الأزمة، ورغم الفشل الذريع الذي انتهت إليه هذه الجهود والذي كان مرده لعديد الأسباب في مقدمتها النهج غير المبالي بالوضع السوري الذي تبنته الإدارة الأمريكية بقيادة "دونالد ترامب"، واستتباب الأمر الى روسيا للانفراد بالملف السوري، دفعت تركيا الى مزيد من التقارب مع روسيا، وما يتطلبه ذلك من تغيير على السياسة التركية تجاه الأزمة السورية، رغم أن هذا التقارب والذي أفضى الى توقيع اتفاقيات "إستانة" المتتالية كان في نظر الكثيرين مجرد تأجيل للملفات الصراع وحالة التعاون والتوافق بينهما محدودة، وهو ما ترجمه الصدام المباشر بين تركيا والنظام السوري في شمال غرب سوريا بداية سنة 2020 (Seekin, 2020).

فقد سيطر الجيش النظامي السوري على عديد البلدات الاستراتيجية الواقعة على الطريق الدولي رقم 05، مما أتاح له السيطرة على ثلث محافظة إدلب كما أشارت بعض وكالات الأنباء، وقد تعرضت تركيا جراء ذلك الى موجة من النزوح بلغت تقديراتها حسب الجانب التركي حوالي المليون لاجئ، ما يزيد من أعباء تركيا تجاه اللاجئين السوريين والذين بلغت أعدادهم حوالي الأربعة ملايين لاجئ، خاصة مع الاستياء التركي المستمر من عدم تنفيذ الكثير من الأطراف الدولية لوعودها تجاه ملف المهاجرين وبخاصة الاتحاد الأوروبي، وقد واجهت العلاقات التركية الروسية محنة أخرى في شمال غرب سوريا، حيث تبادل الجانبان الاتهامات، ففي الوقت الذي تهم فيه تركيا روسيا بتقديم الدعم الجوي لهجوم النظام السوري على مناطق نفوذ المعارضة وتحريضه على ذلك، تهم فيه روسيا تركيا بتقديم الدعم للجماعات الإسلامية المسلحة، وهذا في انتهاك واضح لإتفاقيات (نيكولوسكي، 28 فيفري 2020).

غير أن الطرفان عادا مرة أخرى لمحاولة إيجاد حلول وسط تحفظ مصالح الطرفين مع اقتناع كل الأطراف الى أن تطور الأحداث قد يؤدي الى صدام مباشر بين روسيا وتركيا، خاصة مع إعلان مسؤولين أتراك عن نشر أكثر من ثلاثين ألف جندي على الحدود مع سوريا، الى جانب فرقة كاملة داخل الأراضي السورية تساعد المعارضة المسلحة في عملياتها ضد قوات النظام، وفي المقابل فإن الجانب الروسي كان مستمرا في تقديم غطائه الجوي لقوات النظام، وهو ما أسفر عن سيناريوهات خطيرة في حال إستمرت الأحداث في التطور، ما دفع الجانبان التركي والروسي الى ضرورة العمل على إيجاد حلول وسط، وبخاصة بعد فشل تركيا في الحصول على دعم أطلسي ملموس، وبالذات فيما تعلق بدعوتها للناثو من أجل فرض منطقة حظر للطيران من أجل حماية ثلاثة ملايين سوري في محافظة إدلب من القصف، ما أجبر الطرفان على ضرورة العمل على إيجاد أرضية مشتركة تحمي مصالح الطرفين (Rüma and Mitat, 2019).

وقد توفرت فرصة الوصول الى اتفاق لوقف المعارك الدائرة خلال قمة أردوغان وبوتين في 05 مارس 2020، وهو ما حدث بالفعل حيث تضمن الاتفاق إنشاء ممر آمن وتسيير دوريات مشتركة على طول الطرق الدولية المتنازع عليها، غير أن هذا الاتفاق لم يعالج كل المشاكل القائمة نهائياً، بل يعد هو الآخر كما هو الشأن لسابقه من إتفاقيات مؤقتة وخاضع لما تسير عليه الكثير من الملفات الداخلية والإقليمية والدولية التي تؤثر في العلاقات التركية الروسية في المقام الأول، خاصة مع غياب رؤية مستقبلية واضحة لكثير من الملفات العالقة على غرار ملف السيطرة على المعابر الدولية التي تعتبر شرايين الحياة لملايين اللاجئين السوريين كون معظم المساعدات الإنسانية تدخل عبرها، فكثيراً ما استخدمت روسيا التصويت في مجلس الأمن من عدمه حول عمل هذه المعابر كورقة إبتزاز في وجه خصومها، وهو ما حصل خلال آخر اجتماع لمجلس الأمن حول هذه القضية في 08 جويلية 2021، فقد تم حصر دخول المساعدات على معبر واحد وهو معبر باب الهوى في ادلب والقبول بتمديد قصير المدى لذلك (فوردي، 06 يوليو 2021).

2. إدارة الصراع في شمال غرب سوريا من المنظور الروسي:

نجح الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية في إيجاد موطأ قدم في كثير من دول البحر المتوسط لعل أهمها سوريا، وحتى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة ورغم تراجع النفوذ السوفياتي في كثير من الأقطار العربية إلا أن سوريا لم تكن معنية بهذا التراجع وكانت بمثابة الحالة الشاذة في هذا السياق، وهو ما حافظ على ذلك الطابع الاستراتيجي للعلاقات السورية الروسية على اعتبار أن روسيا هي الوريث الشرعي للاتحاد السوفياتي (أحمد سلمان 2012، ص. 198) (Mustafa, 2020).

مع استعادة روسيا لعافيتها مع بداية اللفية الجديدة بدأ الاهتمام الروسي بزيادة حجم نفوذه في المنطقة العربية أكثر وضوحاً في السياسة الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يفسر العلاقات المتطورة التي كانت تنسم بها العلاقات الروسية السورية، و ما هو متعلق بزيادة حصص روسيا في سوق السلاح وفي الأسواق التجارية وإيجاد شركاء في هذا المجال، وعموماً فقد ظلت روسيا تحاول أن تتبنى مواقفًا متزنة تجاه كل الملفات التي تخص المنطقة العربية وبخاصة ملف القضية الفلسطينية، رغم علمها المسبق بأن حدود تحركها ضئيل للغاية ولا يقارن بنظيره الأمريكي في هذا المقام (حسني العوضي 2017، ص. 4.1).

مع اندلاع ثورات الربيع العربي كان واضحاً ذلك التوجس الكبير الذي انتاب الموقف الروسي مما يحصل، فنظرياً روسيا لا تعد دولة ديمقراطية أو هكذا ينظر إليها من منظور المفهوم الغربي للديمقراطية الليبرالية، ما يفسر توجس روسيا من كل ما هو متعلق بالتحول الديمقراطي الذي نادى به الجماهير العربية في دول الربيع العربي، غير أن هذا المسار الروسي اتخذ شكلاً أكثر حزمًا عندما وصلت موجة الربيع العربي لسوريا التي تعتبر أهم حليف لروسيا على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، وهو أمر طبيعي بالنظر لحجم العلاقات الأمنية والاقتصادية بين روسيا وسوريا، فلروسيا حضور عسكري مباشر في سوريا متمثلاً في قاعدة "طرطوس" وهي القاعدة العسكرية الروسية الوحيدة في البحر المتوسط.

دفعت هذه المعطيات روسيا الى التدخل المباشر في سوريا بعد أن أصبح انهيار النظام السوري أمراً محتملاً رغم كل الدعم الذي تقدمه إيران لمنع ذلك، وقد كان التدخل الروسي في شقين أساسيين تدخل عسكري عبر سلاح الجو الروسي الذي سيطر على جزء كبير من المجال الجوي السوري وكذا عبر الشركات الأمنية الروسية الخاصة على غرار شركة "فاغنر" التي كانت تجند مرتزقة لدعم الجيش السوري النظامي، وهذا بالموازاة مع تدخل

سياسي عبر العديد من المؤتمرات التي كانت تحت رعاية روسية مباشرة أشهرها اتفاقيات "سوتشي" ومسار "استانة"، والتي كانت تهدف روسيا من ورائها إلى إيجاد صيغة سياسية تجمع المعارضة السورية والنظام السوري تحت مظلة واحدة، فالنظام السوري بحاجة ماسة إلى اتفاق سياسي يمنح جزءاً من السلطة للمعارضة غير المتشددة من المنظور الروسي مقابل قبولهم بسلطة واحدة على كامل الأراضي السورية يجنب هذه الأخيرة أي سيناريوهات للتقسيم، وبما يضمن بقاء النفوذ الروسي في سوريا على حاله وفي مقدمته التواجد العسكري (شذى 2014، ص. 105).

وما عزز من الموقف الروسي التوافق الروسي الأمريكي مع مجيء إدارة "دونالد ترامب" التي بدت وأنها لا تولي أهمية كبيرة لما يحدث في سوريا إلا في حدود ما تمليه مصالحها، كما أنها كانت ميالة أكثر لبقاء النظام السوري ما دام ذلك يخدم مصالحها، غير أنه بمعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان التي كثيراً ما تغنى بها الخطاب الأمريكي الرسمي، وعموماً فإن إدارة دونالد ترامب تؤمن بتعزيز التقارب الأمريكي الروسي ولكن من موقع قوة لا ضعف، حيث يجب أن تكون التعامل مع روسيا من منطلق أن هناك خلافات بينها وبين الولايات المتحدة وليس من منطلق العداء، ومرد ذلك للمكاسب التي ستجنيها الولايات المتحدة من وراء هذا التنسيق، أما عن ملفات الخلاف كسوريا وغيرها فالولايات المتحدة ليست مجبرة على التحرك منفردة بل عبر حلفائها كالسعودية ودول الخليج فضلاً عن الحليف الكردي (يميني 2016، ص. 3-4).

لقد كان لهذا التوافق الروسي الأمريكي حول سوريا جملة من التداعيات الإقليمية على معظم اللاعبين الإقليميين في الملف السوري تلك الراحية للمعارضة السورية أو الداعمة له، حيث دفعت الأولى إلى العدول عن كثير مما كانت ترمي إليه وفي مقدمته إسقاط النظام السوري، كما دفعت الثانية إلى عدم التفكير المطلق في حسم معركة بقاء النظام بالوسائل العسكرية الصرفة، فروسيا كانت مقتنعة من أنه لا يمكن التعويل على الحسم العسكري من طرف النظام لوحده درءاً لأي تداعيات سلبية محتملة لمثل هكذا موقف مع بعض الأطراف الإقليمية النافذة، وبخاصة مع تركيا التي بدأت العلاقات معها لتعود لطبيعتها بعد أن مرت بأزمة خانقة عقب إسقاط تركيا لمقاتلة روسية تضاربت الأنباء حول دخولها المجال الجوي التركي.

ورغم عودة الهدوء إلى العلاقات التركية الروسية سنة 2016 بعد قمة الرئيسين بوتين وأردوغان، إلا أن الملفات الخلافية الثقيلة التي كانت تجمعها كثيراً ما كانت بمثابة الألغام التي تهدد العلاقات بين الطرفين، على الرغم من حالة الإجماع بينهما على أن التفاوض هو السبيل الوحيد لدرء مخاطر الانجرار إلى صراع مباشر بين الدولتين. وفي هذا الصدد دخلت الدولتان في جملة من الاتفاقيات سواء ما تعلق باتفاقيات "الاستانة" أو إتفاقيات "سوتشي" والتي إنجر عنها خفض التصعيد في كثير من المناطق السورية التي تعتبر ساحة صراع بين المعارضة بمختلف أطرافها والنظام السوري وحلفائه، وبخاصة ما تعلق بمنطقة شمال غرب سوريا والتي تضم بالأساس محافظة "إدلب" فضلاً عن أجزاء واسعة من ريف "حلب" (Max, 2018).

حيث تعتبر إدارة الصراع في شمال غرب سوريا بمثابة الاختبار الحقيقي أمام العلاقات التركية الروسية، كون هذا الصراع يحمل في طياته الكثير من المحددات التي من شأنها تقويض التعاون والتنسيق بين الطرفين، ما من شأنه أن يجر الطرفين إلى اشتباكات مباشرة، وقد تحول هذا السيناريو إلى حقيقة بعد هجوم قوات النظام السوري وحلفائه وبدعم إيراني وروسي على مناطق سيطرة المعارضة الروسية بداية سنة 2020، وكذا بعض نقاط المراقبة التركية المتمركزة هناك على أساس اتفاق سوتشي لسنة 2018، ما دفع بتركيا هي الأخرى إلى

تعزير تواجدها العسكري في هذه المناطق بما يقارب الستة آلاف جندي وأكثر من 1400 آلية عسكرية ثقيلة، وتجدر الإشارة في هذا المقام أن لكل من روسيا وتركيا مبرراتها تجاه هذه الخطوات، ففي الوقت الذي كانت فيه روسيا تؤكد على ضرورة إيفاء الجانب التركي بتعهداته خلال اتفاق سوتشي والقائمة أساسا على تفكيك التنظيمات المتطرفة حسب رؤية روسيا وحلفائها فضلا على تسليم الطرق الدولية والتي كانت الهدف الرئيسي لهجمات النظام السوري وحلفائه، فإن تركيا ترى في هذا الهجوم على أنه يدفع بملايين السوريين الى حدودها بما يهدد أمنها القومي وهو ما يتناقض مع بنود اتفاق سوتشي (مركز الامارات للسياسات، 2020).

وقد إشتد الصراع بعد مقتل 33 جنديا تركيا بحسب الجانب التركي ما رشح الأمور الى مزيد من التصعيد، خاصة بعد التدخل التركي المباشر وحدثوا اشتباكات مباشرة بينه وبين الجيش السوري النظامي، الأمر الذي فتح المجال أمام دراسة الخيارات الاستراتيجية المطروحة أمام روسيا، وما مدى رغبة الروس في دعم الجيش السوري لدرجة حصول صدام مباشر مع الجانب التركي، رغم أن غالبية الرؤى قد مالت الى أن روسيا على الأرجح تميل الى استخدام تطور الأحداث من أجل تحقيق مكاسب جديدة ترتبط بتفاهات جديدة حول حدود سيطرة كل طرف وبخاصة فيما تعلق ببعض المدن التي تكتسي أهمية استراتيجية والتي تعتبر مفترق طرق لبعض الطرق الدولية الرئيسية، ومن جانب آخر فإن تركيا كانت أمام خيارين الأول متعلق بفتح الحدود أمام اللاجئين السوريين للممرور نحو أوروبا، وهذا يهدف حمل الاتحاد الأوروبي للضغط على روسيا، وإيجاد ورقة في يد تركيا للضغط على أوروبا فيما يتعلق بدعم مخيمات اللاجئين السوريين، أما الخيار الثاني فهو إبراز الصمود العسكري التركي في شمال غرب سوريا، وهو ما ترجمه الجيش التركي من خلال زيادة حجم وقوة ضرباته للجيش السوري فضلا على دعم فصائل المعارضة السورية الموالية لتركيا بأسلحة نوعية، بما يجعل النظام السوري يحجم عن التخمين في مزيد من قضم الأراضي، رغم المخاطر الناجمة عن مثل هكذا سيناريو واحتمال أن يتحول الى صدام مباشر مع سلاح الجو الروسي الذي دائما ما كان يوفر الغطاء الجوي لقوات النظام التي تحاول التقدم (صايغ، 03 مارس 2020).

من جانب آخر فإن الواضح من تطورات الأحداث في شمال غرب سوريا خلال سنة 2020 أن كلا من روسيا وتركيا لا تسعيان الى الانجرار الى حرب شاملة، فتركيا تعلم أن الحفاظ على علاقات جيدة مع روسيا سيسمح لها ويعطها مرونة أكثر للتحرك في ملفات أخرى لا تقل شأنًا عن هذا الملف، على غرار صراعها الدائم مع قوات سوريا الديمقراطية، وعلاقتها مع الغرب عموما وأمريكا خصوصا، ومن جانب ثاني فإن روسيا موقنة بضرورة الحفاظ على مكاسب علاقات روسيا بتركيا والتي تحققت بداية من 2016، كما أن ممارسة الضغط على تركيا بدون حدود عبر توفير الدعم الجوي المطلق لقوات الجيش السوري سيرمي بتركيا في أحضان حلفائها الأطلسيين من جديد وهو ما لا تريده روسيا (Mitat, 2018).

من هذا المنطلق فقد برزت جملة من الاحتمالات بين الطرفين، عمادها ضرورة الوصول الى تفاهات جديدة في عملية استحداث جديد لإتفاق سوتشي، مع ضرورة إحياء عمل مناطق خفض التصعيد، وهو ما يجعل الطرفين أمام حتمية القناعة بتحقيق أدنى المتطلبات في شمال غرب سوريا، فبالنسبة لروسيا فإن همها الأول هو تثبيت مكاسب النظام السوري على قلتها خلال هذه الجولة من الصراع، وهو ما يعني حتما إعادة رسم خارطة الانتشار العسكري التركي في المنطقة ومعها مواقع نقاط المراقبة التركية، فضلا عن تشابك موضوع شمال غرب سوريا (إدلب وريف حلب) مع ملفات أخرى، على غرار المصالحة بين الاكراد والنظام السوري برعاية روسيا وموقف تركيا منه، وملفات إقليمية على غرار الملف الليبي وأخرى دولية على غرار العلاقات الامريكية التركية، وهي الأمور التي أسفرت في النهاية عن قمة جديدة بين الرئيسين التركي والروسي التي أنهت هذه المواجهة المسلحة، إلا أنه

وحسب معظم المتابعين فإن بذور إندلاع جولة جديدة من المواجهة هو أمر وارد، خاصة في ضوء ما تم الاتفاق عليه خلال قمة بوتين وأردوغان في 05 مارس 2020 والتي ورغم أنها وضعت حدا للمواجهة العسكرية الجارية يومها، إلا أنها كانت أقرب للتهديئة منه إلى اتفاق نهائي بين الأطراف الفاعلة في شمال غرب سوريا (نظير، 01 مارس 2020).

وهو ما أثبتته عودة العمليات العسكرية ولو بشكل محدود ومتقطع أواخر شهر مارس 2021، وذلك عندما تعرض محيط باب الهوى عند الحدود التركية السورية بمحافظة إدلب للقصف، رجحت معظم المصادر إلى أن قوات النظام السوري وبدعم جوي من روسيا تقف وراءه، إلى جانب ذلك تعرضت العديد من المنشآت الاقتصادية والصحية إلى قصف متقطع، ورغم أن المؤشرات لا توجي بحدوث مواجهة عسكرية كبيرة على غرار تلك التي حدثت بداية 2020، كون ما يحدث مجرد تكتيكات محدودة تحاول روسيا الضغط بها على تركيا وعلى أطراف دولية أخرى مثل الولايات المتحدة حول قضايا أخرى متعلقة أساسا بالتصويت حول إشكالية الممرات في مجلس الأمن، وكذا العقوبات الأمريكية على النظام السوري (قانون قيصر)، كما أنه رسالة جديدة إلى الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة "جون بايدن"، إلا أن ذلك محكوم بمدى رغبة كل الأطراف بهذا السيناريو، وكذا مدى التفاهات الحاصلة بين كل الأطراف المؤثرة في هذا الملف على المستوى الإقليمي والدولي، خاصة بعد تحرك الجانب التركي الرسمي وطلبه من روسيا الضغط على النظام السوري من أجل وقف هذه الهجمات (سعيد، 23 مارس 2021).

خاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن الصراع في شمال غرب سوريا يمتلك كبير التأثير في العلاقات التركية الروسية، هذه الأخيرة التي ورغم تطورها في السنوات الأخيرة وتجاوزها للعديد الملفات الإقليمية الشائكة، إلا أن فشل الطرفين في إدارة الصراع في شمال غرب سوريا بما يحفظ مصالح الطرفين وبخاصة الطرف التركي لما يمثله هذا الملف من تأثير مباشر على الأمن القومي التركي، من شأنه أن يحمل تداعيات سلبية على العلاقات بينهما وسيمس حتما كل الملفات الإقليمية والدولية ذات العلاقة، ما يجعل كل من تركيا وروسيا أمام حتمية إيجاد مخارج ولو مؤقتة لملف إدارة الصراع في شمال غرب سوريا وهو الحاصل لغاية اللحظة.

مما سبق يمكن استخلاص جملة من النتائج:

- إن الصراع في سوريا عامة وفي شمال غرب سوريا خاصة يعد أحد أكثر الملفات تأثيرا في العلاقات التركية الروسية، رغم تفاوت الأهمية الاستراتيجية لشمال غرب سوريا بالنسبة لكل طرف، فالثابت أن تركيا تمتلك الحصة الأكبر من هذه الأهمية ومصالحها الاستراتيجية أولى من المصالح الروسية، أمر يعود لجملة من الأسباب في مقدمتها أن المنطقة هي منطقة تماس مع حدود الأمن القومي التركي.

- رغم نجاح كل من تركيا وروسيا في تحييد حالة الصراع في شمال غرب سوريا عن باقي ملفات التعاون بينهما بشكل براغماتي، والدليل على ذلك فصل الكثير من المصالح الاستراتيجية التي تجمع الطرفين على غرار صفقة منظومة "أس 400" ومشروع نقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر تركيا وغيرها من مصالح، إلا أن ذلك لا يعد سيناريو مضمون الاستمرارية.

- رغم الاتفاقيات المتتالية التي حاولت معالجة الصراع في شمال غرب سوريا بداية باتفاقية سوتشي لسنة 2018 ووصولاً إلى اتفاق 05 مارس 2020، إلا أن الثابت أن هذه الاتفاقيات لا تعد في حقيقتها إلا تهديئة مؤقتة، نجحت من خلالها العلاقات التركية الروسية في تجاوز ذلك الوضع الراهن، وهي لا تملك مقومات الديمومة.

- كل من روسيا وتركيا يدركان تمام الادراك أن تطور الأحداث الى صدام مباشر هو أمر يحمل جملة من المخاطر على كلا الطرفين ومنها تهديد التعاون الحاصل بين الطرفين حول العديد من الملفات وستدفع بتركيا نحو حلفائها الاطلسيين من جديد.

- إن تثبيت روسيا لرؤيتها في شمال غرب سوريا يعتبر بكل حال من الأحوال هزيمة لتركيا وحلفائها، وبالتالي فإن تأثير ذلك على العلاقات التركية الروسية سيكون تأثيراً سلبياً بالغ الأهمية، وسيساهم حتماً في دفع الطرفين نحو إيجاد حلول ترضي كليهما ولو مؤقتاً حفاظاً على المكتسبات التي حققها في السنوات الأخيرة ودرءاً لأي مخاطر قد تنجم على الدفع نحو الصدام المباشر بينهما.

قائمة المراجع

- 1- أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (2012)، حال الأمة العربية 2011. 2012 معضلات التغيير وأفاقه. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 2- أحمد سلمان محمد (2012)، الموقف الروسي من التغييرات في المنطقة العربية. ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر: التغيير في المنطقة العربية "الدوافع، الأسباب، مواقف الدول منها". مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية. الجامعة المستنصرية. بغداد.
- 3- أحمد سلمان محمد (2014)، الموقف التركي من التحولات في المنطقة العربية. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. العدد 45. العراق: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.
- 4- العزاوي رعد قاسم صالح (د.س.ن)، القوى الإقليمية الشرق أوسطية ودورها في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لمحاربة الإرهاب لعام 2014. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. العدد 51. العراق: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.
- 5- الحسابات التركية في الحرب على "داعش" (2014). على الخط: <http://www.aljazeera.net/15/09/2014> (تاريخ الزيارة 2020/12/13).
- 6- أليكسي نيكولسكي (2020)، الحرب في سوريا وخيارات تركيا المحدودة. على الخط: <http://www-bbc-com.cdn/28/02/2020> (تاريخ الزيارة 2021/07/27).
- 7- بول سالم (2012)، مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة. المستقبل العربي. العدد 398. لبنان.
- 8- بيلين أونكير ودانييل بيلوت (2019)، على الخط: <http://www.amp-dw-com/07/11/2019> (تاريخ الزيارة 2020/09/21).
- 9- دياب أحمد (2015)، الأدوات المحلية للقوى الإقليمية غير العربية وفعالية دورها في المنطقة. شؤون عربية. العدد 161. مصر.
- 10- د.إب.ن (13 فيفري 2020)، التوتر الروسي التركي في شمال غرب سوريا: أسبابه واحتمالاته. الامارات: مركز الامارات للسياسات.
- 11- حسني العوضي حسني عماد (2017)، السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية.
- 12- يماني سليمان (21 ماي 2016)، توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب. القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- 13- نظير مروة (01 مارس 2020)، تهدئة أم تصعيد؟ مآلات الاشتباك الروسي التركي في معركة إدلب. الامارات: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.
- 14- سليمان الزواوي محمد (22 ديسمبر 2011)، موقف الغرب من الثورات العربية... رؤية سياسية، مجلة البيان، العدد 294.
- 15- سعيد عبد الرزاق (23 مارس 2021)، تركيا تطلب من روسيا وقف هجمات النظام في إدلب. جريدة الشرق الأوسط. العدد 15456.

- 16- فوررد روبرت (06 يوليو 2021)، روسيا وتركيا والتصويت حول سوريا في نيويورك. جريدة الشرق الأوسط. العدد 15561.
- 17- صايغ يزيد (03 مارس 2020)، ماذا يجري في إدلب. مركز كارينغي للشرق الأوسط.
- 18- راند مصباح أبو داير (2011)، استراتيجية تركيا شرق أوسطيا ودوليا في ضوء علاقاتها بإسرائيل 2000 . 2011. بيروت: باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية.
- 19- شكر نغم نذير (2013)، الدور التركي والتغيرات في المنطقة العربية. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. العدد 44. العراق: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.
- 20- شذى زكي حسن (2014)، حلف شمال الأطلسي والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط (دراسة في الأزمة السورية). مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. العدد 45. العراق مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.
- 21- تركيا والحرب على داعش (2014)، على الخط: <http://www.aljazeera.net/28/10/2014> (تاريخ الزيارة 2020/10/12)
- 22- EmreErsen (2017), Evaluating the Fighter Jet Crisis in Turkish-Russian Relations. Insight Turkey Vol. 19 / No. 4, Marmara University.Turkey.
- 23 - Max Markusen (2018), Idlib Province and the Future of Instability in Syria.Center for Strategic and International Studies (CSIS).Washington D.C.
- 24 - MitatÇelikpala and Theodore Karasik and Stephen Blank (2018), Russia in the Middle East. Washington DC. The Jamestown Foundation.
- 25 - Rümálnan and ÇelikpalaMitat (2019), "Russian and TurkishForeign Policy Activism in the Syrian Theater". Uluslararasıİlliskiler. Vol. 16, No. 62.
- 26- SeckinKostem (2020), Russian-Turkishcooperation in Syria: geopolitical alignmentwithlimits. Cambridge Review of International Affairs. In : <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/09557571.2020.1719040>